المماليك

المملوك لفظ لا يحتاج إلى إيضاح — فهو عبد يباع ويشترى — إلا أنه اصطلح على إطلاقه على فئة من العبيد كان الحكام يشترونهم لتكوين فرقة خاصة من جيوشهم. وأول من أقدم منهم على ذلك هو الخليفة العباسى محمد المعتصم بالله من سنة ٢١٨ إلى ٢٢٧ هـ (٨٣٣ — ٨٤٢ م)، فقد أولع باقتناء المماليك الأتراك حتى بلغت عدتهم عند وفاته ثمانية آلاف، وقيل ثمانية عشر ألفا، وبنى من أجلهم مدينة سُرَّ مَنْ رأى — أو سامرا — ثم أخذ الملوك منذ ذلك العهد، فى معظم البلاد الإسلامية، يعززون جيوشهم بالمماليك الأجانب، بل يكونونها جملة منهم.

فاذا كان الملك الصالح أيوب لم يحدث بدعة فى التاريخ، فإن جيش المماليك الذى كوّنه فى مصر فى منتصف القرن الثالث عشر وخصص له جزيرة الروضة هو أساس قيام حكم تلك الدولة التى انتزعت الحكم من أسرته، والتى تتابع منها على تبوء عرش الديار المصرية سبعة وأربعون سلطانا، كان اثنان وعشرون منهم أرقاء، قبل أن يرقوا إلى السلطنة، والخمسة والعشرون الآخرون من ذراريهم.

وأصل كثرة هؤلاء المماليك من بلاد القبجاق أو القفجاق، شمالى البحر الأسود والقوقاز، وهى بلاد كان أهلها فى ضيق من العيش، وكانت قاعدة مملكتهم، « فرصة عظيمة للتجار ورقيق الترك ». وقيل عن هؤلاء الأتراك إنه « ليس لهم تمسك بدين ولا رزانة فى عقل، ومع ذلك فهم من خيار الترك أجناسا، لوفائهم وشجاعتهم وتجنبهم الغدر مع تمام قاماتهم وحسن صدورهم وظرافة شمائلهم ».

ومن هؤلاء الأتراك أكثر الصالح أيوب شراء عبيده حتى أصبح منهم معظم الجيش المصرى. فلما انتهى الملك إليهم « مالت الجنسية إلى الجنسية ووقعت

الرغبة فى الاستكثار منهم ، حتى أصبحت مصر بهم آهلة المعالم ، وحمد الاسلام مواقفهم فى حماية الدين حتى إنهم جاهدوا فى الله أهليهم » .

غير أنه لما قام السلطان الملك الظاهر برقوق وكان من جنس الجركس أكثر من المماليك الجراكسة حتى صار منهم أكثر الأمراء والجند ، وقلّت المماليك الترك من الديار المصرية حتى لم يبق منهم فى أواخر هذا العصر إلا القليل من بقاياهم وأولادهم .

وتجارة الرقيق فى ذلك العهد كانت تجارة رائجة ، وكان اقتناء الرقيق أمراً سهلا ، وكانت مراكز هذه التجارة منتشرة فى جميع البقاع ، فلم تقتصر على بلاد الشرق وبلاد الترك والشركس والمغول والأروام والأكراد والفرس وغيرها من بقاع آسيا الصغرى والقرم والجزيرة ، بل تعدتها إلى بلاد الغرب ، حتى إن التجار الأوربيين كانوا ينافسون تجار البلاد الآسيوية أشد المنافسة ، فكان يباع بمصر رقيق أتى التجار به من أسبانيا وفرنسا وإيطاليا ، ومن الصرب وصقلية وألبانيا وهنغاريا .

وكانت هذه الجموع تخفى بينها قوما جُبِلوا على الشر ، أو تشربوا بالمطامع والجشع ، أو أضمروا الحقد ، أو ألفوا المغامرة ، أو تطلعوا إلى الوثوب . وكانوا على كل حال مرتعاً للفساد ، سواء فى ذلك أولئك الذين حكم عليهم بالبقاء أجناداً ، وأولئك الذين كتب لهم أن يرقوا من الرق إلى الإمارة أو إلى السلطنة .

وقد انتشرت الفوضى فى أيامهم ، بل إن النظام الذى وضع لهم كان مبعثاً لهذه الفوضى . إذ كان الأمير منهم يعمل جهده لزيادة عدد مماليكه ، حرصاً على نفسه ودفاعاً عن سلامته . وكثيراً ما كان الأمير يترك هؤلاء المماليك يسلبون الناس أقواتهم ، عوضاً عن الأجور التى كان يجب عليه دفعها لهم ، أو استغلالا لمركزه فى وظيفته ، ليستولى على الأموال أينما تيسرت له ، وكيفما اختار الوسائل الى ذلك ، إما طمعا منه فى الوصول الى وظيفة أعلى مركزا وأوسع ايرادا ، عن طريق الرشوة أو عن طريق الشراء ، وإما ادخارا ليوم تفرض عليه الضرائب الباهظة ، أو المغارم الفادحة . وكان مما يشجع هؤلاء المماليك على أعمال السلب والنهب والدس والقتل ، أنهم كانوا يعيشون عيشة عابرة مخيفة لا ثقة بغد فيها ولا أمان ، فلم يتركوا فرصة تمر دون استغلال طباعهم وإرضاء أطماعهم . وكثيراً ما قاسى سكان القاهرة الأهوال من اضطرابات المماليك

وأعمالهم الوحشية ، وكثيراً ما كانت شوارع القاهرة ميداناً لمعاركهم وحروبهم عند ما كانوا يستضعفون سلطانها ، أو عند ما كانت تقع المنافسة بين عظيمين من أمرائها . وكل هذا أحاط عصر المماليك بسلسلة ممتدة من الفوضى ، وجعل القاهرة أشبه ببلد رزئ بالهزيمة ، وتدفق فيه الغزاة ، فاختلطت الجماهير فيه بالأجناد ، وأعملوا السلب والنهب فى الحوانيت والمتاجر والبيوت .

والغريب أن هؤلاء المماليك كانوا يستطيعون الجمع بين القسوة والوحشية ، والعطف الانسانى ، وبين الجبروت التعسفى ، والخضوع الربانى ؛ وذلك إما عن عقيدة راسخة ، أو عن سياسة كينة ، كما كانوا يتصفون على السواء بالجد والفكاهة ، وبالنظام والثورة ، وبالخوف من الحكام والشجاعة الفائقة أمام العدو .

كانت أطماع هؤلاء المماليك لا تقف عند حد . والمدهش أنهم حققوا هذه الأطماع جميعاً وجعلوا من مصر عاصمة إمبراطورية شاسعة الأطراف ، وزعيمة البلاد الاسلامية ومقر خلافة المسلمين . وقد حق لسلاطينهم إلى حد كبير أن يحملوا تلك الألقاب الخلابة التى كانوا يتخذونها فى مكاتباتهم ، ومن بينها « السلطان الأعظم ، وسلطان الاسلام والمسلمين ، سلطان العرب والعجم والترك ، فاتح الأقطار ، فاتح الممالك والأمصار ، إسكندر الزمان ، مملك أصحاب المنابر والتخوت والتيجان ، ملك البحرين ، سيد الملوك والسلاطين ، ولىّ أمير المؤمنين »

أما كيف أن المملوك كان يثب إلى السلطنة ، فقصته فى تسلسل درجات رجال الجيش ونظمها .

كان للأمراء كما كان للسلاطين مماليك . أما مماليك الأمير فكانوا عرضة لأن يختار السلطان أحدهم أو بعضاً منهم فيشتريه . وأما مماليك السلطان فكانوا ملكا خاصًّا به ، يتوارثهم خلفه ، أو خلفاؤه من السلاطين ، وكتب على الواحد منهم أن يظل فى عبودية الرق مدى الحياة ، ما لم يعتقه السلطان ، ويدخله فى إحدى طائفتى المماليك السلطانية ، أو المماليك البحرية ، ويقطعه اقطاعا من الأراضى يتصرف فيها تصرف المتنظر عليها ويستغلها لنفسه .

وكان الجيش المصرى مكوناً من ثلاث طبقات أو طوائف : طائفة أجناد الحلقة ، وهم كثرة الجيش وعامته ، وكان لكل أربعين نفساً مقدم منهم ،

ليس له عليهم حكم ، إلا إذا خرج العسكر، فهم أشبه باحتياطى الجيش أو بالجيش المرابط . والطائفة الثانية طائفة البحرية ، وكانوا أشبه بحرس السلطان وأولى الحظوة عنده . ثم طائفة المماليك السلطانية ، وهم أعظم الجند شأناً ، وأشدهم إلى السلطان قربا ، وأوفرهم إقطاعا . ولهؤلاء أمراؤهم أو ضباطهم ، يختارون منهم ، أو يؤمّرون عليهم ، أمراء المئين ، وأمراء الطبلخاناه ، وأمراء العشرات ، وأمراء الخمسات .

أما أمراء المئين ، فكانت عدة كل منهم فى الغالب مائة فارس على الأقل ، وكان للأمير منهم التقدمة على ألف فارس ممن دونه من الأمراء ، وهذه الطبقة كانت أعلى مراتب الأمراء ، ومنهم كان أكابر أرباب الوظائف والنواب ، وكانوا فى الغالب أربعة وعشرين أميراً مقدّما .

وأما أمراء الطبلخاناه (والطبلخاناه ، ومعناه بيت الطبل، يشتمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات) فكانت عدة كل منهم فى الغالب أربعين فارساً على الأقل ، ومنهم كانت المرتبة الثانية من أرباب الوظائف ، والكشاف بالأعمال ، وأكابر الولاة .

وأما أمراء العشرات ، فكانت عدة كل منهم عشرة فوارس على الأقل ومن هذه الطبقة كان صغار الولاة ونحوهم من أرباب الوظائف .

وأما أمراء الخمسات فكان عددهم قليلا ، وكانوا فى الغالب أولاد المتوفين من الأمراء ، رعاية لسلفهم ، وكانوا فى الحقيقة كأكابر الأجناد .

وهكذا كان الجيش المصرى مقسما الى فرق من ألف فارس ، عليها مقدّم أو أمير ألف ، وكل فرقة مقسمة الى طوابير من أربعين فارساً ، أو عشرين ، أو عشرة . ولم تكن زيادة عدة الامراء سبباً لارتفاع مرتبتهم ، فكثير منهم كانت عدة فوارسه أكثر من المصطلح عليها ، ولا يعد إلا فى أمراء طبقته ، إلا إذا رفعته الحظوة أو الإقدام أو الظروف ، الى إمارة أعلى من إمارته . وكان الباب مفتوحاً للارتقاء ، لا إلى إمارات الجيش فحسب ، بل كذلك إلى وظائف الدولة إذ كانت الحكومة حربية ، ووظائفها تسند الى أرباب السيوف .

وأجلّ وظائف السلطنة ما كان يعبر عنها بالنيابة ، وعن صاحبها بالنائب الكافل ، أو بكافل الممالك الإسلامية . وكان يرجع اليه فى جميع أمور المملكة ، ويحكم فى كل ما يحكم فيه السلطان ، ويعين أرباب الوظائف ، ما جل منها

وما صغر ، وكان يكاتب نواب الممالك ، فيما كانوا يكاتبون فيه السلطان ، فكان النائب الكافل هو السلطان الثانى للمملكة ، بل إنه كثيراً ما كان السلطان الفعلى لها . وقد مر أكثر سلاطين المماليك — ممن لم يرثوا الحكم عن آبائهم — بهذه الوظيفة أو بوظيفة الأتابك ، أو أتابك العساكر ، التى كانت تلى وظيفة النائب مباشرة فى الرفعة وعلو المقام ، وكان صاحبها أكبر الأمراء المقدمين من بعده ، وكان له قبل إنشاء وظيفة النيابة ، ما للنائب الكافل من الشان فى تدبير أمور المملكة .

وكان الأمراء المقدّمون يقلّدون وظائف الدولة الهامة ، التى كان من بينها رأس النوبة ، والامير أخور والدوادارية ، والحجوبية ، والامير جاندار ، والاستادارية ، والجاشنكيرية ، والخازندارية ، وغيرها من وظائف الشرطة وولاة الأقاليم ، ووظائف الممالك التابعة لمصر وولاياتها ، فى دمشق وصفد وحلب وحماة وطرابلس والكرك .

ولكل من هذه الوظائف اختصاصات محدودة ، ومزايا عديدة ، وإقطاعات واسعة ، كما أنه جرت العادة أن يكون لكل منها نواب من أمراء الطبلخاناه ، وأتباع كثيرون من أمراء العشرات ، وجند لا حصر لعددهم .

وكان للسلطان دواوين عدة ، تموج بطبقات من الموظفين ، ممن كانوا يسمونهم حملة الأقلام ، وتتبعهم طبقات عدة أخرى من الخدم أو الجند أو الحاشية . وأهم هذه الدواوين تسعة، وأجلها وأرفعها رتبة ديوان الوزارة ، وكان ناظرها يلى السلطان مرتبة ، حتى أحدثت النيابة والأتابكية ، فتأخرت مرتبتها ، واقتصر اختصاص الوزير على النظر فى أموال الدولة ، وصار يتبعها كبراء من الموظفين ، منهم ناظر الدولة أو الصاحب الشريف ، وكان مشاركا للوزير فى هذا الاختصاص المالى . ومستوفى الصحبة ، وله ديوان تثبت التواقيع والمراسيم السلطانية فيه . ومستوفى الدولة ، الذى كان يتولى مراجعة أبواب مصروفات الدولة وإيراداتها .

أما الدواوين الأخرى فكانت تختص بكتابة السر ، ونظارة الخاصة السلطانية ، ونظارة الجيش ، ونظارة الخزانة ، ونظارة البيوت والحاشية ، ونظارة بيت المال ، ونظارة الإصطبلات ، ونظارة دور الضيافة والأسواق . ولا شك أن أهمية هذه الوظائف كانت تتغير بتغير السلاطين ، ومنها ما لم

تكن حددت اختصاصاته ، ولكنها استقرت على هذا النظام تقريباً ، بتولى المماليك الشراكسة سلطنة مصر .

وترتسم من درجات هذه الوظائف صورة واضحة لما كانت تستند عليه حكومة المماليك ، وتبين كيف أن النظم الحربية جعلت لأمراء الجند سلطة تامة على جميع مرافق الدولة ، ومهدت لصغارهم سبل الترقى فى درجات الوظائف ، وهيأت لبعضهم فرصة الوثوب الى السلطنة .

وقد جرت العادة أيضاً أن يكون لكل أمير من كبار الأمراء ، أمراء المئين او امراء الطبلخانات ، بيوت خدمة ، مثل بيوت خدمة السلطان ، من طشت خاناه ، وفراش خاناه ، وشراب خاناه ، وركاب خاناه ، وزرد خاناه ، ومطبخ وطبلخاناه . وبينما كانت البيوت السلطانية تسمى بالبيوت الشريفة ، كانت بيوت الأمراء توصف بالكريمة .

ولكل بيت من هذه البيوت مهتار ، أى كبير ورئيس مسئول عنه ، وتحت يده رجال وغلمان ، ولكل منهم وظيفة تخصه . وللأمير فوق هذا موظفون من حاشيته العساكر تشبه وظائفهم وظائف السلطان نفسه ، وتتخذ ألقابها مثل رأس نوبة ، ودوادار وأمير مجلس وجمدار وأمير أخور وغيرها .

وكذلك كان لكل أمير ، مثل ما كان للسلطان ، حواصل من إصطبلات وخيول ومناخات الجمال ، وشون الغلال . وكان الأمير منهم اذا خرج يخرج فى موكب حافل ، تتقدمه أكابر عساكره من أرباب الوظائف عنده ، وتسير من خلفه مماليكه وغلمانه . واذا جلس نُصِبَ خلف ظهره ستار أو بشتميخ من الجوخ الأحمر المزهر بالألوان والمطرّز عليه رنك ذلك الأمير وألقابه .

والرنك ستار الأمير وعنوان المجد ، تنوعت أشكاله ، وجرت العادة أن يكون دائرة تحصر فى داخلها رسم صقر أو أسد أو سيف أو دواة أو فرنسيسة ، وهى زهرة اللوتس شعار ملك فرنسا ، وكان الأغلب رسم الكأس أو الدواة . وقد تكون منقسمة إلى قسمين أو ثلاثة ، بكل منها رسم خاص . وهذه الرنوك مختلفة الألوان ، يجعل الأمير ما يختاره منها ، دهاناً على أبواب بيوته واملاكه أو طرازاً على أقمشة خيوله وجماله ، أو نقشاً على سيوفه وأقواسه ، أو طبعاً على أوانيه من زجاج وفخار .

وحياة الأمراء المماليك كلها مظاهر خلابة . كان من عاداتهم فى القاهرة ،

أنهم يركبون فى مناسبات مختلفة فى مواكب طنانة ، مع النائب الكافل او مع حاجب الحجاب ، أو فى حاشية السلطان ، وكانوا يلبسون الملابس الثمينة الظريفة ، ويتحلون بالعدد والسيوف الفائقة الثمينة ، فالملابس مطرزة مزركشة ، والمناطق مطلية بالذهب أو الفضة مرصعة ، ولا يركبون إلا الخيل المسومة ، أما البغال فلا يركبونها بحال ، بل يركبها غلمانهم خلفهم .

وإذا استعرضنا الألقاب التى كانوا يتخذونها ، أو التى كانت تطلق عليهم فى المكاتبات الرسمية ، زدنا اقتناعا بما كان يربط المملوك بالسلطان ، من صفات مشتركة وصلات ممتدة .

فقد كان النائب الكافل تطلق عليه ألقاب رنانة منها : الجناب الكريم ، والعالى الأميرى ، عز الاسلام والمسلمين ، وسيف الأمراء فى العالمين .

وكان رسم المكاتبة للأمراء مقدّمى الألوف ، لا يختلف عن رسم المكاتبة للنائب الكافل ، إلا فى استبدال الجناب العالى أو المجلس العالى بالجناب الكريم وحسام أمير المؤمنين ، بسيف أمير المؤمنين .

وكان لكل طبقة من الأمراء ألقابها الخاصة ، فاذا وصلنا الى الجندى المملوكى نفسه رأيناه يلقب فى المكاتبات الرسمية بالأمير الأجل .

كان للجندى المملوكى إذن مرتبة جليلة ، تميزه عن سكان البلاد وأهلها ، بل تميزه عن طبقات عدة من موظفى دواوين السلطان ، من طبقات أرباب الأقلام . وبينما كان لهؤلاء كما كان لأرباب الوظائف الدينية مرتبات شهرية محدودة تصرف اليهم كان للمملوك ، منذ اليوم الذى يعتق فيه ، إقطاع من بلاد المملكة وأراضيها ، يستغله كيف شاء ، ويسخر فيه من عامة الشعب وفلاحيه من أراد ، ويتصرف فى ذلك تصرف المالك والسلطان .

وتختلف قيمة الإقطاع باختلاف مرتبة المملوك ، فكان للأمراء المقدمين إقطاعات ، يخص كل واحد منهم ما قد تبلغ قيمته مائتا ألف دينار أو تزيد . وكانت تبلغ قيمة إقطاع الواحد من أمراء الطبلخاناه ثلاثين ألف دينار ، أو أكثر . وكان يقطع كل من أمراء العشرات أراضى تصل قيمتها الى تسعة آلاف دينار . أما مقدمو الحلقة فكان يبلغ إقطاع الواحد منهم ألفا وخمسمائة دينار وأخيراً كان الجندى المملوكى نفسه يفوز يوم إعتاقه ودخوله فى زمرة المماليك السلطانية ، باقطاع قيمته مائتان وخمسون ديناراً ، أى ما كان يعادل راتب

الوزير فى الشهر الواحد ، وذلك بخلاف ما كان يحق له من الرواتب الجارية ، من لحم وتوابل ، وخبز وعلف ، وزيت وكسوة وشمع ، وبخلاف ما كان يُمنَحُه فى مناسبات زواجه أو مواليده ، وبخلاف ما كان ينتظره من حظوظ الانتقال الى مرتبة العشرة ، أو الطبلخاناه ، والفوز بما كان يخصها من الاقطاعات .

سردنا من أحوال المماليك ، وألقاب أمرائهم ودرجات وظائفهم ، وقيم إقطاعاتهم بعض ما يدلنا على أن المملوك كان فى الحقيقة سلطاناً مصغراً أو مختصراً ، أو أنه كان له فى حدود إقطاعه ووظيفته ، تلك السلطة المطلقة التى كانت للسلطان فى حدود مملكته ، كما كان له بعض ما كان للسلطان نفسه من ألقاب ومزايا وبيوت . غير أنه فى كل هذا ، ومهما بلغت مرتبة وظيفته من العلو ، كان رهن إشارة السلطان ، ومملوكا من مماليكه ، وعرضة لأن يفقد جميع ما كان حظى به فى إمارته ؛ فقد كان السلطان يستطيع اذا شاء أن يسترد منه إقطاعه ، أو يقصيه عنه ، ليتصرف فيه . وكان السلطان يستطيع فوق هذا أن يفتك به ، ويقضى على أسرته وخاصته وأتباعه . ولم يكن السلطان نفسه أسعد حالا من مملوكه ؛ فقد كانت الغلبة فى السلطنة لأشد الأمراء قوة وأكثرهم حيلة ، فكان السلطان فى هذا شبيها بمملوكه ، يعوزه الاطمئنان الى غده ، والثقة بالاحتفاظ بسلطنته .

وكان الإقطاع يتبعه الارتقاء الى الإمارة ، وكانت أهميته بنسبة درجة الأمير ولكل منشور أو أمر باقطاع صورة يكتب بها ، كانت تختلف حالها ، باختلاف مراتب أصحابها . وكانت صيغة المنشور الذى يُمنَحُه الجندى المملوكى والذى كان ينتظم به هذا الجندى فى سلك الأمراء ، تنص على أن هذه المنحة كانت الخطوة الأولى للترقى « فى درج السعادة » وللبلوغ بالمملوك الى « رتبة السيادة » فهى تعبر أصدق تعبير عما كان يخالج نفوس هؤلاء المماليك من الطموح الى أعلى المراتب ، وترسم الخطة التى أحكمها المماليك ، للتدرج من الرق والعبودية ، الى الحكم والسلطنة .

أحمد فكرى